

عامان من الحرب في السودان

استكشاف الأبعاد السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وتأثيراتها على حقوق الإنسان



عامن من الحرب في السودان:

استكشاف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على حقوق الإنسان

شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان & انسايت

1. مقدمة

شهد السودان، منذ استقلاله عام 1956، سلسلة من الصراعات المسلحة والنزاعات الأهلية التي شكلت تاريخه الحديث. بدأت أولى هذه الحروب عام 1955، قبل أشهر من إعلان الاستقلال، عندما تمردت الكتيبة الاستوائية في الجنوب، مما أشعل شرارة حرب أهلية استمرت 17 عامًا، ثم الحرب الأهلية الثانية في الجنوب 1983، والتي استمرت حتى توقيع اتفاق سلام نيفاشا في 2005 والتي قادت إلى انفصال جنوب السودان في 2011، ثم الحرب في إقليم دارفور منذ 2003.

تنجح الاتفاقيات المتعددة في تحقيق سلام عادل مستدام، حيث ظلت جذور الصراعات قائمة؛ حيث تهميش أطراف البلاد، والإقصاء، وضعف التنمية المتوازنة، وضعف المشاركة السياسية إلى التنافس على السلطة والموارد. وبعد حراك ديسمبر الثوري 2018 الذي أطاح بنظام البشير، دخل السودان مرحلة انتقالية هشة، سرعان ما انهارت بسبب الصراع بين الجيش والدعم السريع من جهة وبين الجانب العسكري والمدني في السلطة من جهة ثانية، مما أدى إلى اندلاع حرب جديدة في 15 أبريل 2023.

اندلاع الصراع المسلح في السودان في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، دخلت البلاد مرحلة غير مسبوقة من التدهور الأمني والسياسي والاجتماعي؛ ما أسفر عن أزمة شاملة تتقاطع فيها المعاناة الإنسانية مع الانهيار المؤسسي، وتظهر آثارها الكارثية في مختلف جوانب الحياة. وقد بلغ هذا النزاع مستويات مروعة من العنف الممنهج والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، خصوصًا في إقليم دارفور، الذي شهد على مدار العقود الماضية حلقات متكررة من النزاع المسلح والنزوح القسري والإفلات من العقاب.

2. منهجية التقرير

ينقسم هذا التقرير إلى جزأين مترابطين يتناولان معًا عوامل نشوء صراع 15 أبريل 2023 في السودان، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها الإنسانية والأمنية ولاسيما في المناطق الأكثر تضررًا مثل إقليم دارفور وكردفان ووسط وأجزاء من شرق البلاد. حيث يتناول الجزء الأول الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع، من خلال تحليل ديناميات الفاعلين الرئيسيين ومصالحهم، واستعراض بنية النزاع وتطورات، بالإضافة إلى التغيرات في خارطة السيطرة وتأثيراتها على السكان المحليين. وقد أعدت [إنسايتس](#) هذا الجزء عبر تحليل نوعي معتمد على بيانات متعددة المصادر، يهدف إلى فهم السياق البنيوي الذي أنتج هذا المستوى من العنف وساهم في إطالة أمده. كما يتناول الجهود الدولية والإقليمية لوقف الحرب في السودان والتحديات التي واجهت المبادرات المختلفة؛ حيث منبر جدة الذي شهد محاولات جادة لخفض التصعيد، مرورًا بالمفاوضات الإقليمية في القاهرة وجوبا، وصولًا إلى دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أما الجزء الثاني فقد أعدته [شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان](#) ويركز على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحوادث الأمنية في إقليم دارفور، عبر تحليل منهجي دقيق ومضبوط. وتشمل أعمال العنف حوادث القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والتجويب والتهجير القسري، والاستهداف القسدي والعشوائي للأعيان المدنية بما فيها المرافق الصحية والأسواق وبجانب مخيمات النزوح، بالإضافة إلى الاعتداءات على المدنيين على أساس الانتماء المناطقي أو الإثني أو الجهوي أو الولاء السياسي. ويستند على تقارير ميدانية دورية تصدرها [شبكة حقوق الإنسان](#) خلال الفترة من أكتوبر 2024 إلى مارس 2025، والتي توفر قاعدة بيانات دقيقة تسلط الضوء على حجم الكارثة الإنسانية المستمرة في الإقليم لصراع 15 أبريل المسلح.

يسعى التقرير في مجمله إلى تسليط الضوء بمقاربة تحليلية منهجية شاملة، تعمل على الإسهام بفعالية في فهم حجم وعمق تشابك العوامل السياسية والاقتصادية مع الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان. كما يهدف إلى دعم جهود المساءلة لتحقيق العدالة آجالاً وعاجلاً والضغط من أجل حماية المدنيين، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي تشجع على تكرار ارتكاب الجرائم وممارسة العنف بمختلف أشكاله ومستوياته.

3. التصعيد العسكري والسياسي الذي قاد السودان إلى الحرب

جاءت حرب 15 أبريل 2023 نتيجة لتراكم العديد من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعود جذورها إلى فترة ما بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل 2019. بعد سقوط الأخير، تم تشكيل مجلس عسكري انتقالي بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ونيابة قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وسط مطالبات شعبية واسعة بتحول ديمقراطي ناجح وتسليم السلطة لقيادة مدنية كاملة. وأسفرت هذه الضغوط عن تشكيل حكومة انتقالية بموجب شراكة بين مجلس

عسكري وقوى مدنية، غير أن التوترات سرعان ما بدأت تطفو على السطح بين العسكريين والمدنيين، كما ظهرت خلافات متعمقة داخل أجهزة المؤسسة العسكرية؛ الجيش والدعم السريع.

شهدت الفترة الانتقالية توسعًا ملحوظًا في نفوذ قوات الدعم السريع، خاصة في إقليم دارفور، حيث سعى حميدتي إلى ترسيخ حضوره عبر بناء تحالفات قبلية وتعزيز وجوده العسكري والسياسي. وقد حذرت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة إلى خطورة هذا التوسع، مشيرة إلى أن الخطاب الذي يتبناه حميدتي، والذي يركز على "المصلحة الدارفورية" في مقابل "نخب الشمال"، قد يكون له آثار مزعزعة للاستقرار. في المقابل، برزت أصوات داخل الجيش معارضة لوجود قوات الدعم السريع كقوة منفصلة، وتطالب بدمجها في الجيش، وهو ما رفضه حميدتي بشكل قاطع، معتبرًا أن قواته "ليست مجرد كتيبة يمكن دمجها بسهولة".

ثم تصاعدت الأزمة بشكل حاد في سبتمبر 2021 مع محاولة انقلاب فاشلة قادها اللواء عبد الباقي بكرابي، الذي كان معروفًا بمعارضته الشديدة للدعم السريع. ثم جاء انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي قاده البرهان بمشاركة حميدتي ليكون نقطة تحول حاسمة، حيث تم حل الحكومة الانتقالية واعتقال رئيس وزرائها عبد الله حمدوك والعديد من القيادات المدنية. وعلى الرغم من عودة حمدوك لاحقًا بموجب اتفاق في نوفمبر 2021، إلا أن الأزمة السياسية تفاقمت، واستقال حمدوك نهائيًا في يناير 2022 بعد تصاعد الاحتجاجات والعنف.

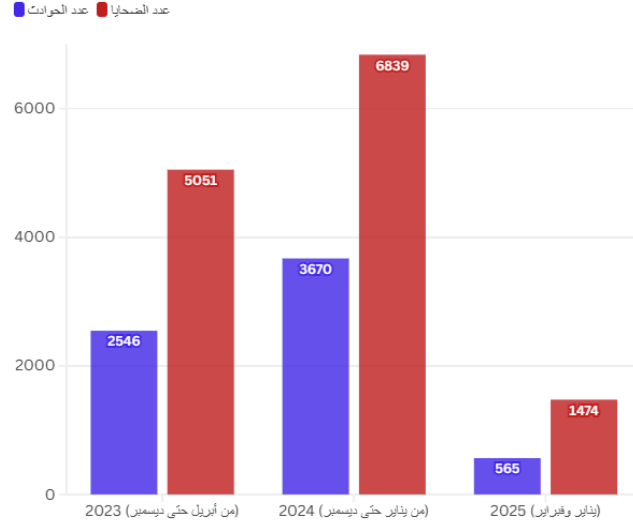
وفي ديسمبر 2022، وقعت بعض القوى السياسية مع المكون العسكري ما عرف بـ "الاتفاق الإطارى" الذي كان يفترض أن يمهّد لمرحلة انتقالية جديدة. لكن هذا الاتفاق تعثر بسبب عدة عوامل، أهمها رفض الجيش لأي اتفاق سياسي ما لم يتم حسم مسألة الوصول إلى وضع جيش مهني واحد تحت قيادة واحدة، بالإضافة إلى انقسام القوى المدنية بين مؤيدين للاتفاق ومعارضين له. كما ظهرت خلافات علنية متزايدة بين البرهان وحميدتي، خاصة بعد أن أعلن الأخير في أغسطس 2022 أنه "يرفض أي محاولة لتفكيك قوات الدعم السريع"، ووصف مشاركته في انقلاب أكتوبر بأنها "خطأ".

في فبراير 2023، زار حميدتي روسيا، ما أثار تساؤلات حول [علاقته بالمصالح الروسية](#)، خاصة في ظل تقارير عن تورطه في تصدير الذهب السوداني بطرق غير قانونية. تصاعدت التوترات مع الجيش وسط تقارير عن تلقي الدعم السريع أموال من شركات إماراتية. بلغت الأزمة ذروتها في أبريل 2023 عندما بدأت الحساسية العسكرية المتبادلة بين الجيش والدعم السريع، حيث اتهم الجيش قوات الدعم السريع بنشر عناصرها بشكل غير قانوني بالقرب من مواقع استراتيجية مثل مطار مروي وقاعدتها الجوية. وفي 15 أبريل 2023، تحولت هذه التوترات إلى مواجهات مسلحة مفتوحة في العاصمة الخرطوم ثم سرعان ما امتدت إلى بقية الولايات والمدن الكبرى مثل نيالا، حاضرة ولاية جنوب دارفور. وجاءت عقبها محاولات وساطة سريعة من بعض القوى المدنية وقادة الحركات المسلحة والتي باءت بالفشل.

4. تحليل الصراع: ديناميكيات الحرب ومناطق السيطرة (أبريل 2023 - فبراير 2025)

(4.1) نظرة عامة

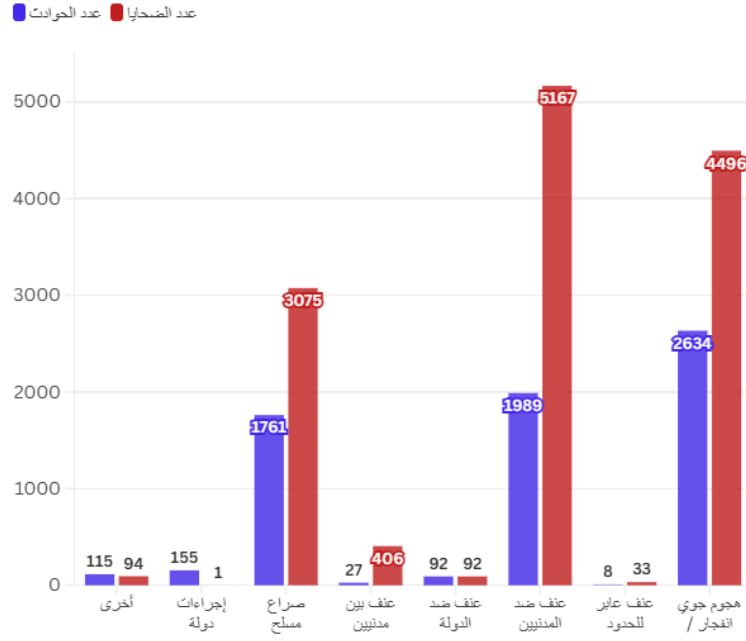
منذ اندلاع الحرب، وثّقت إنسايتس 6 781 حادثة عنف أسفرت عن 13 364 ضحية في مختلف ولايات السودان. ويُظهر الشكل (1) التصاعد المستمر في أعداد حوادث العنف والضحايا، حيث شهدت 2024 زيادة كبيرة مقارنة بـ 2023، في حين تُظهر الأشهر الأولى من 2025 استمرار هذا الاتجاه، مع تسجيل يناير وفبراير معدلات مرتفعة تفوق المتوسط.



الشكل (1)

(4.2) تصنيف حوادث العنف

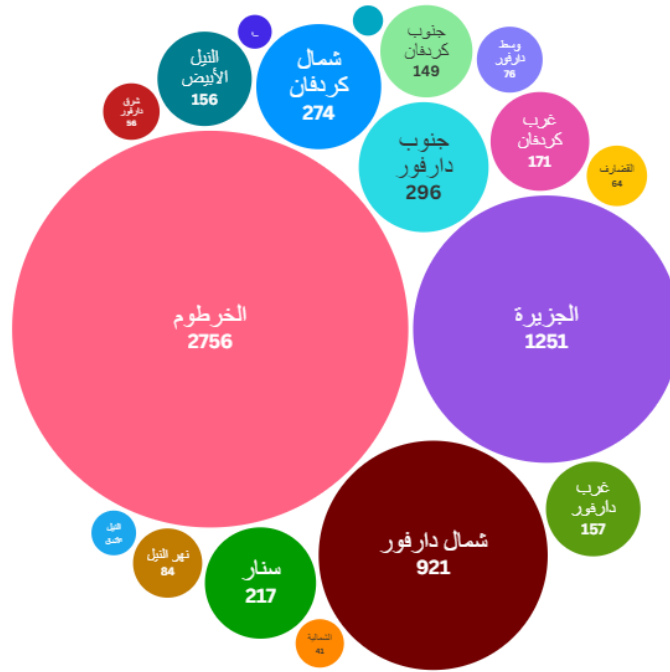
تنوّعت الحوادث التي رصدتها إنسايتس بين الصراعات المسلحة، والهجمات الجوية والانفجارات، والعنف ضد المدنيين، والعنف ضد الدولة، وإجراءات الدولة. يوضح الشكل (2) أن الهجمات الجوية والانفجارات كانت الأكثر تكرارًا، تليها حوادث العنف ضد المدنيين ثم الصراعات المسلحة. ورغم أن العنف ضد المدنيين لم يكن الأكثر تكرارًا، إلا أنه تسبب في العدد الأكبر من الضحايا بفارق ملحوظ.



الشكل (2)

(4.3) أكثر الولايات تعرضًا للحوادث

يوضح الشكل (3) توزيع حوادث العنف عبر ولايات السودان الثماني عشرة خلال الفترة من أبريل 2023 إلى فبراير 2025. تصدّرت ولاية الخرطوم عدد الحوادث المرصودة بواقع 2.756 حادثة، تلتها ولاية الجزيرة بـ 1.251 حادثة، ثم ولاية شمال دارفور بـ 921 حادثة، مما يعكس شدة الصراع في هذه المناطق التي شهدت معارك كبرى ونزوحًا واسع النطاق.



الشكل (3)

(4.4) تحليل أنماط تحول المعارك ومناطق السيطرة خلال العامين الماضيين

(4.4.1) الفترة من 15 أبريل إلى ديسمبر 2023

بدأت الحرب فعليًا في الخرطوم، رغم أن شرارتها الأولى اندلعت في مروي بالولاية الشمالية. خلال الشهر الأول، تركزت المواجهات في الخرطوم، مع تحركات محدودة للدعم السريع في ولايات جنوب وشمال وغرب دارفور، إضافة إلى مناطق محاذية لولاية الجزيرة، لكن هذه التحركات لم تتطور إلى معارك رئيسة في تلك المرحلة.

في الخرطوم، سيطرت الدعم السريع على أجزاء واسعة من المدينة خلال الأشهر الأولى للحرب، في حين احتفظ الجيش بمواقعه في بعض الأحياء، خاصة في محلية كرري، إلى جانب مقرات ومواقع عسكرية استراتيجية مهمة؛ أبرزها مقر القيادة العامة، وقاعدة "وادي سيدنا" وسلاح المهندسين، وسلاح المدرعات وسلاح الإشارة.

مع مرور الوقت، وسّعت الدعم السريع عملياتها في إقليم دارفور، مستهدفةً مقرات الجيش بشكل مباشر. وشهدت مدينة نيالا في جنوب دارفور مواجهات متكررة انتهت بسيطرة الدعم السريع عليها في أكتوبر 2023، أعقبها دخول مدينة الجنبنة في نوفمبر، ما أسفر عن سيطرتها على كامل ولاية غرب دارفور. وبنهاية العام 2023، كانت أربع من ولايات دارفور الخمس قد أصبحت تحت سيطرة الدعم السريع، باستثناء ولاية شمال دارفور، حيث استمرت مدينة الفاشر تحت سيطرة الجيش نتيجة للدور الذي لعبته القوة المشتركة التابعة للتحركات المسلحة المتحالفة معه.

في ولايات كردفان، ظل الجيش مسيطرًا على مدينة الأبيض، رغم تعرضها لهجمات متكررة، واستعاد مدينة الدلنج، بينما أحكمت الدعم السريع قبضتها على مدينتي الرهد وأم روابة في شمال كردفان، إضافة إلى [معظم غرب كردفان](#) باستثناء بابنوسة. وفي ولاية الجزيرة، بدأت قوات الدعم السريع تحركاتها في أواخر 2023، لكن الحدث الأبرز كان [سقوط ود مدني في 18 ديسمبر](#)، ما جعل الولاية ساحة صراع جديدة في العام التالي.

(4.4.2) الفترة من يناير إلى ديسمبر 2024

بعد سقوط ود مدني، واصلت قوات الدعم السريع اجتياحها للولاية، مسيطرة على معظم مدنها وقراها خلال الأشهر الأولى من 2024. لكن بحلول منتصف العام، بدأ تقدمها يبطئ تدريجيًا بسبب ظهور مقاومة شعبية في بعض المناطق. على عكس تكتيكاتها في مناطق أخرى، استخدمت قوات الدعم السريع مستوى مرتفعًا من العنف في ولاية الجزيرة، حيث ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد المدنيين، كان أبرزها الهجوم على قرية ود النورة جنوب الجزيرة في 5 يونيو، والذي خلف ما يزيد عن الـ 100 ضحية من المدنيين وفق تقارير محلية ودولية.

في البداية، ظلت محلية شرق الجزيرة بمنأى عن هذه الانتهاكات، لكن الوضع تغير عقب انشقاق أبو عاقلة كيكل وقواته وانضمامه إلى الجيش، مما دفع الدعم السريع إلى شن موجة عنف جديدة في المنطقة، كان أبرزها الهجوم على قرية السريحة شرق الجزيرة في 25 أكتوبر، والذي خلف 140 ضحية بين المدنيين.

في الخرطوم، حافظ الجيش على مواقعه الأساسية، وحقق تقدمًا ملحوظًا في أمدرمان، حيث استعاد مقر الإذاعة والتلفزيون في فبراير 2024، منهيًا نحو عام من سيطرة الدعم السريع عليه. كما تمكن الجيش من فك الحصار جزئيًا عن أمدرمان، مما منحه فرصة لإعادة تنظيم صفوفه. مع مرور العام، استعاد بعض المناطق في الخرطوم وبحري، وبحلول الربع الأخير، بدأ تحركاته من أمدرمان نحو الخرطوم، حيث عبر جسر النيل الأبيض نحو منطقة المقرن في وسط الخرطوم. ورغم ذلك، احتفظت قوات الدعم السريع بعدد من المواقع الاستراتيجية المهمة؛ منها مصفاة الجيلي، والقصر الرئاسي، ومطار الخرطوم، وبنك السودان المركزي.

في دارفور، واصلت قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على الإقليم — باستثناء شمال دارفور — التي بقيت خارج قبضتها. وخلال عام 2024، تصاعد القصف الجوي الذي نفذته الجيش، مستهدفًا مواقع الدعم السريع ومراكزها العسكرية في مختلف ولايات الإقليم. وشهدت مدينة الفاشر أعنف المعارك، حيث حاول الدعم السريع اقتحامها، لكنه واجه مقاومة شرسة من الجيش والقوة المشتركة لحركات دارفور المسلحة.

أما في إقليم النيل الأزرق، فقد بدأ الدعم السريع تحركاته نحو المنطقة في أواخر العام، مما أدى إلى اندلاع معارك في محلية التضامن خلال ديسمبر. وفي سنار، استعاد الجيش السيطرة على منطقة جبل موية في 5 أكتوبر، ثم واصل تقدمه نحو سنجة، عاصمة الولاية، التي استعادها في 23 نوفمبر بعد معارك شرسة مع الدعم السريع. وفي 26 سبتمبر، نفذ الجيش واحدة من

أكبر عملياته الهجومية، حيث تقدمت قواته من معسكري وادي سيدنا وسلاح المهندسين، واخترق محليتي الخرطوم وبحري انطلاقًا من أمدرمان، ما أدى إلى ربط معسكر الكدرو، في شمال بحري، بوادي سيدنا.

(4.4.3) الفترة من يناير 2025 إلى فبراير 2025

مع مطلع يناير 2025، شنّ الجيش هجومًا متزامنًا من عدة محاور لاستعادة السيطرة على ود مدني؛ جاءت التحركات من مناطق المناقل — غربي ولاية الجزيرة — وسنار، والقضارف. وبعد مواجهات عنيفة، وصلت هذه القوات إلى محيط المدينة، وتأمين السيطرة على الشبارقة في 9 يناير، أصبح الطريق مفتوحًا نحو ود مدني، ليعلن الجيش استعادتها رسميًا في 11 يناير.

بالتزامن مع هذه العمليات، شنّ الجيش هجومًا في بحري لفك الحصار عن معسكر سلاح الإشارة، حيث تقدمت قواته من شمال المدينة، بالتوازي مع هجوم نفذته القوات المحاصرة داخل المعسكر. وبعد معارك استمرت حتى 25 يناير، نجح الجيش في فك الحصار عن سلاح الإشارة ومقر القيادة العامة، منهيًا عزلة استمرت منذ أبريل 2023. وبهذا، تمكّن من تحقيق أحد أبرز أهداف "عملية 26 سبتمبر"، بربط معظم معسكراته الكبرى في الخرطوم، باستثناء سلاح المدرعات.

أيضًا شهد شمال الخرطوم عملية نوعية أخرى في تلك الفترة، حيث استعاد الجيش السيطرة على مصفاة الجيلي بعد هجوم مزدوج، إذ تقدمت قواته من الكدرو شمالًا، بينما تحركت قوات أخرى من شندي جنوبًا. في 25 يناير، وبعد إحكام الحصار، أعلن الجيش سيطرته الكاملة على المصفاة، مما أنهى وجود الدعم السريع في ولاية نهر النيل وفتح خط إمداد استراتيجي إلى الخرطوم. أما في شمال كردفان، فتمكن الجيش من تحقيق تقدم مهم عبر متحرك الصيد، الذي نجح، بعد محاولات سابقة، في السيطرة على أم روبة، ما مهّد الطريق للسيطرة لاحقًا على مدينة الرهد، ليقترّب أكثر من فك الحصار عن الأبيض.

مع دخول فبراير 2025، واصل الجيش توسيع نطاق عملياته في بحري، فبعد فك الحصار عن سلاح الإشارة، سيطر على حي كوبر والجسر الرابط بين الخرطوم وبحري، ثم تقدمت قواته إلى منطقة كافوري، حيث استولت على مقر الدعم السريع هناك، مما دفع قوات الدعم السريع المتمركزة في شرق النيل إلى التراجع. مستغلًا هذا التراجع، شنّ الجيش هجومًا باتجاه العسيلات وأم ضوًا بان مسنودًا بقوات أبو عاقلة كيكل — درع السودان — ونجح في فك الحصار عن مقر سلاح المهندسين في المنطقة بعد 14 شهرًا من العزلة.

في الجهة الشمالية من شرق النيل، واصل الجيش تقدمه نحو عد بابكر، مجبرًا الدعم السريع على التراجع إلى الحاج يوسف. بالتزامن، تقدمت القوات القادمة من بحري وسيطرت على سوق حلة كوكو، ليصبح الجيش على بُعد 2.5 كيلومتر فقط من جسر المنشية، مما ضيق الخناق على قوات الدعم السريع في المنطقة.

في كردفان، واصل متحرك الصيد تقدمه بالسيطرة على الرهد، ليتمكن لاحقًا من كسر الحصار عن مدينة الأبيض، بعد ربط قوات الهجانة المتمركزة داخل المدينة بمعسكرات الجيش في ولاية النيل الأبيض، منهيًا بذلك حصارًا استمر 22 شهرًا.

أما في جنوب كردفان، فقد واصل الجيش تقدمه من كادقلي، فسيطر على الكويك والدشول، حيث استولى على معسكر تابع للحركة الشعبية. لاحقًا، فرض سيطرته على معسكر الكرقل، أكبر معسكرات الحركة الشعبية بين الدلنج وكادوقلي، في خطوة تهدف إلى تأمين المنطقة وفك الحصار عن الدلنج.

في ولاية الجزيرة، استغل الجيش نجاحه في ود مدني لمواصلة تقدمه شمالًا، فسيطر على وادي شعير، وهو آخر دفاعات الدعم السريع قبل الحصاصيصا، التي استعادها خلال يوم واحد. كما تابع تقدمه في محلية شرق الجزيرة، فارتبط سيطرته على تمبول ورفاعة والهالالية، وود راوة، مما مكّنه من إحكام قبضته على المحلية بالكامل، وتعزيز وجوده في واحدة من أهم المناطق الزراعية والاستراتيجية في السودان.

5. المواقف السياسية من الصراع:

شهدت الفترة التي أعقبت 15 أبريل تحولات سياسية واسعة ومواقف متباينة من مختلف الفاعلين؛ إذ تراوحت بين دعم أحد طرفي النزاع، أو اتخاذ موقف الحياد والدعوة إلى وقف إطلاق النار وحل النزاع سلميًا. كما شهدت تبدلات ملحوظة في المواقف والتحالفات بين الأجسام المختلفة.

أعلن حزب المؤتمر الوطني إلى جانب أحزاب أخرى دعمه الصريح للجيش منذ بداية الحرب. في حين اختارت أحزاب قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي وأحزاب أخرى، من بينها الحزب الشيوعي، موقف الحياد ودعت إلى وقف العنف والتوصل إلى حل سلمي عبر التفاوض.

منذ بداية الحرب، أبدى [حزب المؤتمر الوطني](#) وأحزاب أخرى دعمهم الصريح للجيش، في حين اختارت قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي، [والحزب الشيوعي](#)، اتخاذ موقف الحياد والدعوة إلى وقف العنف والتوصل إلى حل سلمي عبر التفاوض.

مع تطور الحرب، شكّلت أحزاب "المجلس المركزي" إلى جانب مجموعات مهنية ومنظمات مجتمع مدني وأجسام أخرى، تحالف [تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية "تقدم"](#)، الراض للحرب في السودان. وفي يناير 2024، وقّع التحالف [إعلان مبادئ مع الدعم السريع](#) في أديس أبابا، عبّر فيه الأخير عن استعداده لوقف الأعمال العدائية بشكل فوري وغير مشروط من خلال التفاوض المباشر مع الجيش. كما التقى رئيس التحالف، عبد الله حمدوك، بزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، عبد العزيز الحلو، ورئيس حركة/جيش تحرير السودان، عبد الواحد محمد نور، في نيروبي، حيث حيث توصلوا إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا؛ أبرزها [وقف الحرب وعلمانية الدولة](#).

في 22 فبراير 2025 قامت مجموعة من القوى السياسية التابعة لتحالف تقدم بالإضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان جناح الحلو بإعلان عن [تحالف السودان التأسيسي "تأسيس"](#) الذي يدعم [تكوين حكومة في مناطق سيطرة الدعم السريع](#) فيما

كونت الأجسام الأخرى [التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة -- "صمود"](#) الراض لتكوين الحكومة والداعي للوقوف على مسافة واحدة من الجيش والدعم السريع ما شكل بصورة رسمية نهاية تحالف تقدم.

تباينت مواقف الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام ما بين الحياد أو الدعم الصريح لأحد طرفي النزاع، فمنذ بداية الحرب أعلن جناح مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان عن وقوفه إلى جانب الجيش، [وعُيّن عقار نائباً لرئيس مجلس السيادة بدلاً عن حميدتي](#) بعد شهر واحد من اندلاع الحرب. في المقابل، التزم كل من مكي أركو مناوي، رئيس حركة تحرير السودان، وجبريل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، الحياد في بداية الأزمة، [ودعوا إلى حل سلمي](#)، قبل أن [يعلنوا دعم الجيش ضد الدعم السريع](#) في نوفمبر 2023. وأدى الخلاف حول موقف حركة العدل والمساواة من الحرب إلى [انقسامها إلى جناحين](#): أحدهما مؤيد للجيش بقيادة جبريل إبراهيم، والآخر رافض للحرب ويدعو إلى حل سلمي، بقيادة سليمان صندل [الأمين السياسي للحركة](#).

في سياق مواز، أصبحت الجبهة الثالثة – تمازج الحركة المسلحة الوحيدة الموقعة على اتفاق جوبا التي [أعلنت مساندتها للدعم السريع](#). كما دعمت حركات أخرى غير موقعة على الاتفاق، مثل قوات أبو عاقلة كيكيل، الدعم السريع في بداية الحرب، قبل أن تتحول لاحقاً لدعم الجيش والمشاركة في القتال ضده.

6. الجهود الدولية والإقليمية لوقف الحرب في السودان: التحديات والمبادرات المتعثرة

(6.1) الجهود الأممية والدولية لوقف الحرب

حتى قبيل اندلاع الحرب، كانت الجهات الخارجية، بما فيها الآلية الثلاثية – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) – تسعى لإدارة النزاع الذي بدأت ملامحه تتضح بعد التوقيع على الاتفاق الإطارى. بحلول 15 أبريل، اندلعت الحرب بعد فشل كافة جهود خفض التصعيد، وهو نمط سيستمر طوال فترة الصراع، حيث لم ينجح سوى منبر جدة ولقاء سري في المنامة في جمع الطرفين على نفس الطاولة.

أصدرت دول وجهات دولية عديدة بيانات، داعية الأطراف إلى وقف القتال، وحماية المدنيين، وفتح ممرات آمنة لهم والبعثات الدبلوماسية للخروج من الخرطوم. كما أصدرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس) – التي أنهى مجلس الأمن مهامها بالقرار 2715 – [بياناً](#) دعت فيه إلى وقف القتال وتجنب البلاد مزيداً من العنف.

يقود الجهود الأممية لاستعادة الاستقرار في السودان السيد رمطان لعمامرة، [ممثلاً شخصياً](#) عن الأمين العام، حيث يقود حوارات مع الأطراف المدنية والعسكرية، ويقدم إحاطات دورية لمجلس الأمن. وعقد المجلس عدة جلسات، وأصدر عدداً من القرارات التي تدعم الجهود الأممية في الحوار مع الأطراف المختلفة والمساعي الحميدة لتحقيق السلام في السودان.

(6.2) جهود إقليمية للتدخل لوقف النزاع

سعت كل من مصر وجنوب السودان مبكرًا إلى المساهمة في وقف القتال الذي انتشر سريعًا عبر البلاد. ولم تتحول جهود جوبا إلى مبادرة فعلية، بالمقابل نجحت القاهرة في استضافة [قمة دول جوار السودان](#) في يوليو 2023 لبحث سبل إنهاء الصراع والتداعيات السلبية على دول الجوار، ووضع آليات فاعلة لتسوية الأزمة في السودان بصورة سلمية.

لم يحقق المؤتمر نتائج تذكر، بالرغم من تشكيله لآلية وزارية لمتابعة مخرجات القمة. وبالمثل، نجحت مصر في تنظيم [مؤتمر إنساني](#) بشأن السودان في نوفمبر 2023، هدف إلى إنشاء منصة مفتوحة للتنسيق بين مبادرات ومنظمات المعونة الوطنية والدولية. ويبقى مؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية أبرز محطات نجاح الحكومة المصرية في جمع الفرقاء السياسيين الذين أجمعوا على ضرورة المصالحة الشاملة والوقف الفوري لإطلاق النار.

(6.3) منبر جدة والمبادرات المتعثرة

لا تظهر المنابر المختلفة الداعية للسلام في السودان أي تضافر عملي، لكنها مع ذلك تؤكد على أهمية منبر جدة، الذي تأسس برعاية سعودية أمريكية في مايو 2023. نجح المنبر ليس فقط في جمع الطرفين على الطاولة، بل تمكن من تحقيق وقف قصير لإطلاق النار، [والتزام مكتوب](#) بحماية المدنيين، إلى جانب بنود أخرى ضمن إعلان جدة في 11 مايو 2023.

شهدت الجولة الثانية من مفاوضات جدة دمج الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيغاد في مجموعة الميسرين. إلا أن منبر جدة انهار بعدما أعلنت الوساطة [تعليق المحادثات في ديسمبر 2023](#) عقب انسحاب الجيش. كما واجهت مبادرة الإيغاد المصير نفسه؛ إذ شكّلت لجنة رباعية ضمت كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي، وكان من المقرر أن تتولى تسهيل اجتماع بين قائدي الجيش والدعم السريع خلال عشرة أيام، وترتيب ممر إنساني آمن خلال أسبوعين، وبدء عملية سياسية شاملة.

(6.4) جهود أمريكية وتركية بديلة

اتبعت الولايات المتحدة مسارًا مغايرًا بعد تعليق منبر جدة، حيث سعى مبعوثها إلى السودان، [توم بيريلو](#)، إلى التشاور مع معظم دول المنطقة وعدد من المجموعات السياسية والمدنية. وأسفرت هذه الجهود عن عقد محادثات في جنيف في أغسطس 2024، غاب عنها ممثلو الجيش. وهدفت المحادثات، التي شارك فيها ممثلون عن الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إلى وقف الحرب في السودان، وإنهاء معاناة المدنيين، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، بمشاركة قوات الدعم السريع.

أسفرت الضغوط الدولية عن [فتح معبر أدري الحدودي](#)، وتكوين مجموعة متحالفة من أجل إنقاذ الأرواح وتحقيق السلام في السودان (ALPS)، وتطوير إطار لضمان الامتثال لإعلان جدة وأي اتفاقيات مستقبلية. مدفوعًا بنجاح وساطته بين الصومال وإثيوبيا، عرض الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، [التوسط لحل الخلاف بين السودان والإمارات العربية](#)، وهي مبادرة حظيت بموافقة الطرفين. وكان الجيش السوداني قد أعرب في وقت سابق عن استعداده للدخول في مفاوضات غير مباشرة مع الدعم السريع، بوساطة ليبية وتركية، في أعقاب صدور قرار من مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف فوري للعنف، إلا أن هذه المفاوضات سرعان ما انهارت.

(6.5) محدودية إشراك المدنيين وغياب آليات فعالة للضغط:

بالمجمل، فإن المبادرات والمنابر الدولية ركزت على طرفي الصراع وتسهيل وصول المساعدات، بينما لم تكن مشاركة المجموعات المدنية والسياسية بالقدر المطلوب، حيث اقتصر على مشاورات قبل محادثات جنيف، ومشاركة سودانيين من الشتات كمراقبين أثناء المحادثات. كما أن المبادرات المختلفة لم تتوصل إلى آليات فعالة في الضغط على الأطراف لتنفيذ مخرجات إعلان جدة، في الوقت الذي نجحت بعض الجهود الخاصة بإيصال المساعدات الإنسانية.

7. انعكاسات الصراع على الاقتصاد: رصد مؤشرات التضخم وعرض النقود وسعر الصرف خلال 2023

أصدر بنك السودان المركزي تقريرًا بعنوان "تطورات الاقتصاد السوداني لعام 2023"، تناول فيه الأثر المباشر للحرب على الأداء الاقتصادي. وركز التقرير على عدد من المحاور الرئيسية، نستعرض منها هنا ثلاثة مؤشرات تعكس أبرز مظاهر التدهور الاقتصادي: التضخم، عرض النقود، وسعر الصرف.

أولاً: التضخم وارتفاع الأسعار

ارتفع معدل التضخم الكلي من 87.3% في نهاية 2022 إلى 92.7% في نهاية 2023، وبلغ متوسط التضخم السنوي 66.6%. وأرجع التقرير هذا الارتفاع إلى عدة عوامل مرتبطة بالنزاع، من بينها:

- تراجع الإنتاج واضطراب سلاسل الإمداد نتيجة انهيار البنى التحتية وتعطل شبكات النقل.
- ارتفاع أسعار الوقود وتكلفة السكن والنقل، بسبب تزايد حركة النزوح الداخلي.
- صعوبات في الاستيراد؛ مما تسبب في نقص السلع وارتفاع أسعارها.
- زيادة الإنفاق الحكومي على المجهود الحربي؛ مما أسهم في زيادة المعروض النقدي.
- تعطيل أنظمة المصارف والبنية التحتية المالية مثل شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBS)، ما أثر على قدرة البنك المركزي في تنفيذ سياساته النقدية.

ثانيًا: التوسع في عرض النقود

شهد عرض النقود — وهو كمية النقد المتاح في الاقتصاد، بما في ذلك الأوراق النقدية والودائع المصرفية — نموًا كبيرًا بلغ 54.2% في نهاية 2023، متجاوزًا الهدف المحدد البالغ 28%. ويُعزى هذا النمو إلى:

- ارتفاع التمويل المباشر للحكومة المركزية بنسبة 94.7% نتيجة تراجع الإيرادات العامة.
- زيادة الإنفاق العسكري، مما فرض ضغوطًا إضافية على الجهاز المصرفي.

- نمو القاعدة النقدية بنسبة 60% (القاعدة النقدية تمثل إجمالي النقود التي يصدرها البنك المركزي، بالإضافة إلى احتياطات البنوك لديه)، وهو ما تجاوز المعدل المستهدف البالغ 27%، نتيجة تمويل الحكومة من الجهاز المصرفي وتدهور قيمة الجنيه.

ثالثًا: تدهور سعر الصرف

تبنت الحكومة في 2021 سياسة توحيد سعر الصرف ضمن برنامج إصلاح اقتصادي، ما أسهم في تقليص الفجوة بين السوق الرسمي والموازي. لكن في مارس 2022، اعتمدت سياسة التحرير الكامل لسعر الصرف، حيث أصبح السعر يُحدد وفقًا لقوى العرض والطلب دون تدخل من البنك المركزي. بحلول نهاية 2023، انخفض الجنيه السوداني مقابل الدولار من 578.17 إلى 998.11 جنيه، مسجلًا تراجعًا بنسبة 72.6%. كما لوحظ انخفاض حجم المشتريات والمبيعات في المصارف وشركات الصرافة بشكل حاد. وقد حدد بنك السودان أسباب هذا التدهور لتشمل:

- توقف عمل البنوك والصرافات في الخرطوم وبعض الولايات.
- انخفاض الصادرات وضعف استرداد حصائل الصادر.
- توقف التحويلات الرسمية للمغتربين، مما زاد من نشاط السوق الموازي.
- زيادة الطلب على العملات الأجنبية من قبل النازحين والمغتربين لتحويل الأموال إلى الخارج.

8. العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور

منذ اندلاع الصراع في 15 أبريل 2023، تعرّضت حقوق الإنسان بمختلف مستوياتها لأوسع وأكبر موجة من الاستهداف العشوائي والمتعمد خلال العقد الأخير؛ من حيث شمولها لأنواع متعددة من الانتهاكات، وتكرار حدوثها، وعمق آثارها على الغالبية العظمى من الشعب السوداني. وقد امتدت هذه الانتهاكات لتشمل معظم أنحاء البلاد، باستثناء عدد محدود من الولايات والمناطق.

كان نصيب إقليمي دارفور وكردفان، إلى جانب ولايات الوسط والخرطوم، هو الأسوأ والأشد تضررًا والأكثر مأساوية نوعًا وكما. وقد وثقت [شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان](#) أكثر من 850 حالة انتهاك حتى نهاية مارس 2025، شملت القتل خارج القانون، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، فضلًا عن التعذيب. وقد وردت هذه الانتهاكات ولاسيما الأخير، في تحقيق بحثي أعدته الشبكة بعنوان: ["صرخات خلف الأسوار: انتهاكات التعذيب ضد المدنيين خلال حرب 15 أبريل في إقليم دارفور - السودان"](#).

شهد إقليم دارفور تدهورًا متصاعدًا في الأوضاع الأمنية نتيجة مباشرة لاستمرار النزاع. ومع تفاقم حدّة الصراع يومًا بعد آخر، ارتكبت جملة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت استهداف المدنيين والأعيان المدنية بأشكال متعددة من العنف، في خرقٍ صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لعام 1977. ويأتي ذلك في ظل ضعف التشريعات السودانية — مثل الدستور الانتقالي والقانون الجنائي — في تضمين وحماية حقوق الإنسان، وغياب تفعيلها الفعّال لضمان العدالة، سواء في أوقات السلم أو أثناء النزاعات المسلحة — داخليًا أو إقليميًا. فغياب هذا التفعيل يفتح الباب واسعًا أمام إفلات الجناة من العقاب، ويُسهّم في استمرار العنف وتصاعده.

وفقًا لتقارير أصدرتها "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" خلال الفترة من أكتوبر 2024 وحتى مارس 2025، وبلاستناد إلى منهجية توثيق متقدمة ورصد ميداني بواسطة راصدون ميدانيون منتشرون في مختلف أنحاء السودان والإقليم، فقد شهدت ولايات دارفور الخمس ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين. وشملت هذه الانتهاكات: القتل خارج إطار القانون، والاعتقال التعسفي، والاختطاف، والتعذيب، والتجويع الممنهج، وعرقلة ونهب الطواقم الطبية والقوافل التجارية والمساعدات الإنسانية، إلى جانب الهجمات العشوائية على الأعيان المدنية، والاعتداءات الجنسية، والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي والانتماء العرقي والمناطق والهوية. كما تضمنت الانتهاكات أعمال النهب، والتهديد، والسرقة، وتدمير الممتلكات، فضلًا عن التجنيد القسري واختطاف الأطفال.

وقعت العديد من أعمال القتل والإصابة في صفوف المدنيين نتيجة لهجمات عسكرية نفذت إما بشكل عشوائي أو متعمّد أو كلاهما، من خلال القصف المدفعي الذي شنته قوات الدعم السريع أو الغارات الجوية التي نفذها الجيش، أو جراء المواجهات المباشرة بين الطرفين قبل انسحاب الأخير من ولايات غرب وجنوب ووسط وشرق دارفور في أواخر 2023.

ووفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، تُصنّف هذه الانتهاكات ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وترقى بعضها إلى جرائم الإبادة الجماعية، كما هو الحال في مستوى العنف الذي شهدته مدينة الجنينة وبعض مناطق ولاية الجزيرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانتهاكات طالت في أغلبها السكان والأعيان المدنية بشكل متكرر؛ ما فاقم المعاناة الإنسانية وزاد من خطورة الوضع الأمني المتدهور في الإقليم، الذي ما زال يشهد حركة نزوح واسعة النطاق ولجوء إلى دول الجوار، مثل تشاد، وجنوب السودان، وأفريقيا الوسطى، وليبيا، وأوغندا.

رصد تقرير [أكتوبر ونوفمبر 2024](#) تصاعدًا ملحوظًا في الانتهاكات، شملت القتل خارج إطار القانون، والهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين والأعيان المدنية، سواء عبر القصف المدفعي من قبل قوات الدعم السريع أو القصف الجوي من قبل طيران الجيش. كما وثّق التقرير انتهاكات أخرى، من بينها أعمال تجنيد قسري، وحوادث ترهيب للمدنيين بوسائل متعددة، من ضمنها إطلاق النار العشوائي، والتهديدات اللفظية بالانتهاك، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الدعم السريع الكاملة بإقليم دارفور.

ووثّق [تقرير ديسمبر 2024](#) تصاعدًا مستمرًا في الانتهاكات، مشيرًا إلى نمط من الاستهداف المتكرر للأحياء السكنية، ومخيمات النازحين، والأسواق، والمرافق الصحية — بما في ذلك المستشفى السعودي في مدينة الفاشر — من قبل الدعم السريع، عبر

قصف يكاد يكون يوميًا لمناطق المدنيين، بما يُظهر سلوكًا يبدو ممنهجًا. كما سجل التقرير انتهاكات واسعة ارتكبتها طيران الجيش، أسهمت في زيادة هشاشة الأوضاع الأمنية والإنسانية التي تشهد تدهورًا مستمرًا.

ويُظهر التقرير كذلك أن الولايات والمناطق الخاضعة لسيطرة الدعم السريع تعاني من هشاشة أمنية بالغة، حيث ينتشر فيها بشكل واسع القتل خارج إطار القانون، والنهب المسلح، والتهديد، والاختطاف، والاعتقال التعسفي، وتقييد الحريات، مع انتشار خطاب الكراهية. كما سُجِّلَت نزاعات مسلحة متكررة بين الرعاة والمزارعين.

في مستهل 2025، رصد [تقرير الشبكة الصادر في يناير](#) استمرارًا واسعًا في الانتهاكات وتزايدًا في المخالفات والحوادث الأمنية. وقد شملت الانتهاكات استخدام القصف المدفعي والجوي على واستهداف المدنيين والمرافق الحيوية، لاسيما المراكز الصحية والأسواق والمدارس بشكل متعمد وعشوائي. كما سجّل التقرير تصاعدًا في المخالفات القانونية، تمثلت في القتل، والتهديد بالسلاح، وأعمال النهب والسرقة، واقتحام منازل المدنيين، إلى جانب التهريب والاعتداءات الجسدية والجنسية. كما تم توثيق حوادث قطع الطرق التي تعيق الحركة الاقتصادية، واستهداف الكوادر الطبية ورجال الدين والشباب.

كما وثّق التقرير استهدافًا واضحًا للنازحين في المخيمات ومراكز الإيواء. وأدى استمرار الصراع إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والصحية بشكل كارثي. وقد زاد من حدة الأزمة تعليق الولايات المتحدة تمويلها للاستجابة الإنسانية في السودان منذ أواخر يناير، وهو تمويل يُقدَّر بنحو 800 مليون دولار لعام 2024. كما انهارت أنشطة غرف الطوارئ التي كانت تقدم مساعدات غذائية وصحية حيوية للمتضررين، خاصة في مناطق النزوح ومراكز الإيواء.

رصد تقرير الشبكة لشهري فبراير ومارس 2025 تصاعدًا لافتًا في انتهاكات حقوق الإنسان، في ظل التدهور المتزايد للأوضاع الأمنية الناتج عن استمرار الصراع في الإقليم. فقد تزايدت الهجمات العسكرية على المدنيين والمناطق السكنية من قبل الدعم السريع، إلى جانب استمرار القصف الجوي من قبل الجيش. كذلك أورد التقريران تصاعدًا في الحوادث الأمنية المرتبطة بالصراع، من بينها انفجار عبوة ناسفة وسط الأسواق، وارتفاع معدلات القتل، والنهب المسلح، والاختطاف مقابل فدية، والاعتقالات، والاعتداءات الجنسية، فضلًا عن تزايد التهديدات.

ورصد التقريران فرض حظر تجوال، وتطبيق سياسات تقييد الحركة، ومنع الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب إظهار القوة العسكرية داخل المدن، وتشغيل المعدات العسكرية في المناطق السكنية، وإجبار السكان على دفع مبالغ مالية. وقد أسهمت هذه الممارسات مجتمعةً في مزيد من التدهور الخطير في الأوضاع الأمنية والإنسانية والصحية، مما فاقم من معاناة المدنيين.

9. الأوضاع الإنسانية والرعاية الصحية

منذ اندلاع الحرب بين الدعم السريع والجيش، تأثرت بها البنى التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب والكهرباء والأسواق. وقد كانت المنظومة الصحية من بين القطاعات الأكثر تضررًا، حيث تعرضت منشآتها وكوادرها وأنظمتها التشغيلية

لاعتداءات وانتهاكات ترقى، بحسب القانون الدولي الإنساني، إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأسفر هذا التدهور الحاد في المنظومة الصحية عن آثار كارثية طالت المدنيين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية والعمرية.

أدت الهجمات العسكرية، العشوائية والممنهجة، على المؤسسات الصحية — بما في ذلك احتلالها ونهبها وتحويلها إلى أهداف عسكرية — إلى تضرر كبير في قطاع الرعاية الصحية، بحسب تقارير شبكة حقوق الإنسان. وشملت الانتهاكات أيضًا الاعتداءات على الكوادر الطبية، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، ومنع طواقم الطوارئ من أداء مهامها، وتعطيل نقل الأدوية والمعدات. وقد تسبب ذلك في توقف أو تراجع خدمات الرعاية الصحية بمختلف مستوياتها، مما عرّض حياة أكثر من نصف سكان البلاد — لا سيّما في إقليم دارفور، الذي يعاني من أوضاع إنسانية هشة بسبب كثافة مخيمات النزوح — لخطر انتشار الأمراض وسوء التغذية والمجاعة. وقد أعلنت المجاعة في مخيم زمزم للنازحين في شمال دارفور، بعد وفاة العديد من الأشخاص جوعاً و بسوء التغذية، بينهم نساء وأطفال، جراء تفشي الجوع وسوء التغذية.

وقد قدّرت وزارة الصحة حاجتها إلى نحو 3 مليارات دولار لتقديم استجابة عاجلة تستهدف 14 مليون شخص، إلى جانب ضرورة وجود وزارات ولائية فاعلة تمتلك كوادر مدربة تتوفر لها مقومات الاستقرار المعيشي.

لكن حتى قبل اندلاع الحرب، كان القطاع الصحي في السودان يعاني من تفاوتات حادة من النواحي الاجتماعية والجغرافية، إذ كان بإمكان النخبة الثرية في العاصمة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بينما ظلت هذه الخدمات محدودة وصعبة المنال لغالبية السكان. ومع اندلاع النزاع، تعطلت العديد من المرافق الحيوية، حيث تأثرت جمعية سكري الأطفال، وتوقف مركز أبحاث المايستوما، وهو المركز الوحيد المتخصص لدراسة الورم الفطري. كما تعرضت الأدوية المنقذة للحياة، مثل الإنسولين، للتلف أو النضوب أو التخريب.

وتفاقمت معاناة أصحاب الأمراض المزمنة، خصوصًا أولئك الذين يعتمدون على جلسات غسيل الكلى، حيث تضرر أكثر من 8.000 مريض من انقطاع الكهرباء، مما تسبب في وفاة عدد منهم، واضطر البعض الآخر إلى تقليص مدة الجلسات. كما تضررت جميع مراكز غسيل الكلى في البلاد، بين مراكز توقفت عن العمل كليًا وأخرى تعرضت لأضرار جسيمة. وفي الأثناء، يحتاج أكثر من 9.000 شخص في السودان إلى جلسات غسيل كلى، فيما لم يكن يعمل سوى ثلاثة من أصل ثمانية مراكز لعلاج أمراض القلب مع بداية عام 2024. كما فقدت البلاد ثلاثة مراكز لعلاج الأورام منذ اندلاع الصراع، أحدها كان يوفر الرعاية لأكثر من 60% من مرضى السرطان. أيضًا نُهب نحو 90% من الشركات المتخصصة في استيراد الأدوية، إلى جانب تدمير 27 مصنعًا للأدوية — جميعها كانت في الخرطوم — وخروجها عن الخدمة منذ اليوم الأول للحرب.

ووثّق تحالف حماية الصحة 257 حادثة اعتداء على المرافق الصحية، تضمنت 56 حالة قتل لعاملين في القطاع الصحي، و63 حالة تدمير للمرافق، و57 حالة نهب للإمدادات الطبية، بالإضافة إلى 41 حادثة احتلال للمرافق الصحية. وتشير التقديرات إلى أن الإمدادات الطبية المتوفرة في البلاد تغطي حوالي 25% فقط من الاحتياجات، فيما يعاني النظام الصحي من أزمة مستمرة في توفير الإمدادات على مختلف المستويات. ووفق التحالف، فإن 8 ولايات فقط من أصل كانت بالإمدادات المقدمة من المنظمات الشريكة. كما أفادت وزارات الصحة في دارفور بأنها لم تتلق أي إمدادات مركزية خلال العامين الماضيين.

وبالتالي، كانت الآثار والتداعيات الناجمة عن استهداف البنى التحتية كارثية على حياة المدنيين في إقليم دارفور، إذ واجه السكان مستويات سيئة للغاية من المعاناة نتيجة تدهور الخدمات. ووفق دراسة بحثية أعدتها منظمة عوافي تم مناقشتها في يناير 2025، بعنوان: "أثر توقف الخدمات الصحية على حياة المدنيين في إقليم دارفور خلال الفترة من 15 أبريل 2023 حتى الثلاثين من أغسطس 2028" فإن نسبة المتأثرين بانهايار خدمات الرعاية الصحية تجاوزت 84% وبيّنت الدراسة أن أكثر من 59% من مراكز الرعاية الصحية خرجت عن الخدمة بشكل كامل، و41% بشكل جزئي، بسبب تدمير بنيتها التحتية جراء هجمات مسلحة متكررة، وعمليات نهب وتخريب واسعة؛ كما حدث للإمدادات الطبية في مدينة نيالا. كما سلّطت الضوء على الانتهاكات المتعددة التي تعرّض لها العاملون في القطاع الصحي.

وأكدت الدراسة، عن خروج مستشفى نيالا، زالنجي، الجنينة، والضعين التعليمي بجانب مراكز التأمين الصحي والمراكز الصحية الخاصة عن الخدمة في فترات مختلفة نتيجة الاستهداف المباشر أو بفعل نتائج العمليات العسكرية – بالتزامن مع سيطرة الدعم السريع على أربع من ولايات دارفور الإقليم الخمس مع أواخر نوفمبر 2023م - مما أدى إلى إضعاف "شبه كارثي" في تقديم الرعاية الصحية بنسبة تفوق الـ(90%) بحكم القدرة الاستيعابية الكبيرة لهذه المؤسسات الصحية الرئيسية.

ورصدت الدراسة طوال الفترة التي غطتها عن استهداف (11) مستشفى ومركز صحي و(12) مستودع ومخزن للدواء بمدينة نيالا وحدها. فيما انهارت المنظومة في غرب دارفور بشكل شبه كامل، وأكثر من (90%) من جملة 40 مرفق صحي بوسط دارفور، فيما تدهورت المنظومة في شرق دارفور بنسبة تفوق الـ(60%)، بينما شمال دارفور فإن أكثر من (95%) من منظومتها الصحية تعرضت للانهايار الكامل. ووفق نتائج الدراسة عبر أداتي الاستبيان والمقابلات، فقد كان نصيب قوات الدعم السريع والجهات الموالية لها في استهداف المنظومة الصحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يتجاوز الـ(72%) بينما جاءت نسبة القوات المسلحة السودانية والأطراف المتحالفة معها في الاستهداف بما تفوق (26%).

وحسب الدراسة التي رصدت أوضاع الرعاية الصحية خلال النزاع، فقد "أدت أعمال النهب والسرقة والتخريب المتعمد التي طالت الصيدليات والمستودعات الطبية إلى نقصٍ حاد في الأدوية بمختلف مستوياتها بنسبة تفوق الـ(80%) وتضررت أقسام العناية المكثفة والتغذية والتحصين وغرف العمليات والحرجة و القلب وغسيل الكلى مما خلّفت أضراراً بالغة على مرضى الأمراض المزمنة والنساء الحوامل والأطفال، فيما ارتفعت معدلات الوفيات والإصابات والإصابة بالأمراض والأوبئة بنسبة تتجاوز الـ(75%) بجانب ظهور أوبئة جديدة بشكل كبير وسط المدنيين مثل ملحة العين وانتشار سوء التغذية.

وقد أضطر المدنيين شراء الأدوية من السوق السوداء بنسبة تفوق الـ(44%)، بينما مثل انعدام الأمن نسبة تتجاوز الـ(90%) للوصول للعلاج مما أدى إلى عدم حصول المدنيين لأي رعاية صحية بنسبة تفوق الـ(20%) مما ساهم في انتشار ظاهرة اللجوء إلى استخدام الأعشاب اللجوء إلى التداوي التقليدي بنسبة تفوق الـ(20%) رغم مخاطره الصحية المدركة.

وخلف استهداف المنظومة الصحية وتوقف خدماتها، آثاراً نفسية عميقة على المدنيين، حيث مثل عدم استقرار نفسي نسبة تفوق الـ(56%)، فيما جاء القلق بنسبة الـ(25%) وأما الاكتئاب والتوتر أخذتا نسبة الـ(19%)، ووسط ذلك تفاقمت الحالات النفسية التي كانت موجودة مسبقاً في ظل غياب شبه تام للدعم النفسي والاجتماعي رسميًا وشعبيًا. وأوضحت الدراسة أن

القطاع الصحي في البلاد يعاني بشدة من فجوة كبيرة في السياسات الصحية الراشدة التي يمكن أن تخفف من معاناة المدنيين خلال الأزمات والطوارئ.

ووفقًا لتقارير منظمة [إنسكيورتي إنسايت](#) للفترة من 15 أبريل 2023 حتى 30 أغسطس 2024، تعرّض النظام الصحي في السودان بمختلف عناصره إلى 89 هجومًا وانتهاكًا، أسفرت عن مقتل 152 شخصًا وإصابة 104 آخرين. وقد توزعت هذه الانتهاكات بين 62 اعتداءً على مرافق صحية، و 24 اعتداءً على المرضى، و 10 حوادث استهدفت نقل الأدوية، و 29 واقعة نهب للإمدادات الطبية، و 41 اعتداءً على الكوادر الصحية، بالإضافة إلى 14 هجومًا على المستودعات الطبية. أيضًا سجلت منظمة أطباء بلا حدود خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2023 أكثر من 135 حالة اعتداء جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي.

10. التوصيات من الشبكة:

من خلال المناقشة والتحليل أعلاه، يوصي التقرير بالآتي:

1. ضرورة السبل عن أفضل الخيارات والإجراءات لضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية خلال النزاعات المسلحة سواء الدولية أو غير الدولية لتداعيات الاخيرة الكارثية على حيواتهم المختلفة.
2. في سياق النزاعات، يجب بالضرورة اتخاذ إجراءات صارمة حيال انتهاك أطراف النزاعات المسلحة لأحكام الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية والوطنية، وضرورة تطبيق أحكام التناسب والتمييز وغيرها.
3. ضرورة التدخل العاجل والاستراتيجي لايصال المساعدات الانسانية للمدنيين خلال النزاعات المسلحة، مع ضمان حشد الدعم والتمويل اللازم والمطلوب لإنقاذ ضحايا الاستهداف والانتهاكات والعنف.
4. ينبغي زيادة جهود حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بما يشمل المحامين، الصحفيين، النشطاء، القادة الاهليين، وقادة مجتمعات مخيمات النزوح، وغيرهم، وضرورة توفير التمويل اللازم لمواصلة عملهم في التوثيق والرصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان خلال سياق العنف.
5. ضرورة الضغط بكافة المستويات لإيقاف النزاعات المسلحة إنهاؤها بأسرع ما يمكن، لما لها من تأثيرات وتداعيات كارثية ومأساوية على المدنيين ولاسيما هم يعانون ويلات النزوح واللجوء.
6. ضرورة إشراك اصحاب المصلحة المهمشين والضحايا بما فيهم النازحين واللاجئين في كل مراحل العمليات السياسية وجهود بناء السلام وتحقيق العدالة.

11. الخاتمة

في الخلاصة، إن حرب 15 أبريل 2023 في السودان، قد خلفت آثارًا كارثية على كافة المستويات ولاسيما الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أبرزت هذه الحرب مدى الصراع المستمر على السلطة بين الأطراف المتنازعة وما نتج عنه من انهيار للأمن والاستقرار. ورغم أن الصراع قد أدى إلى خسائر مدمرة في الأرواح والممتلكات، فإن الأثر الأكبر والأكثر عمقًا هو الضرر طويل المدى الذي سيتواصل تأثيره على المجتمع السوداني لعقود قادمة.

أظهر التقرير من خلال تحليل الانتهاكات المستمرة ضد المدنيين، سواء من قبل قوات الجيش أو الدعم السريع، أن هذه الانتهاكات لا تقتصر على الأضرار الفورية، بل تحمل آثارًا اجتماعية ونفسية واقتصادية ستبقى آثارها واضحة في المستقبل. ولعل الأكثر أهمية، التدهور الكبير في النسيج الاجتماعي؛ حيث أصبحت العلاقات بين المكونات الاجتماعية أكثر توترًا وتعقيدًا نتيجة للانقسامات الاجتماعية والمناطقية التي خلفها الصراع. ومن المتوقع أن تستمر هذه التوترات لفترات طويلة، مما يستدعي الحاجة إلى دراسات مستفيضة لاستكشاف سبل معالجة هذه المعضلات بعد انتهاء حالة الحرب.

اقتصاديًا؛ خلّفت الحرب انهيارًا غير مسبوق في البنية التحتية، وتدمير المصادر الاقتصادية التي يعتمد عليها السودان؛ مثل الزراعة والتجارة. من المرجح أن تستمر هذه التداعيات لفترة طويلة، حيث سيواجه الاقتصاد السوداني تحديات هائلة في استعادة استقراره. ستظل هذه المشاكل قائمة ما لم تُتخذ إجراءات فورية واستراتيجية لتقليل التأثيرات السلبية على الاقتصاد المحلي والحد من الفقر والبطالة التي تزايدت بشكل كبير نتيجة الحرب.

ويظل التدهور السياسي أحد التحديات الكبيرة، حيث أدى غياب الحكومة المركزية الفاعلة إلى فجوات كبيرة في مستوى السلطة والقيادة، مما سمح بانتشار المجموعات المسلحة وتوسع تأثيرها. إن هذه التحديات السياسية ستؤثر في قدرة الدولة على إعادة بناء المؤسسات وإرساء الأمن والاستقرار في المستقبل القريب.

وعليه، فإن الحاجة إلى دراسة الآثار بعيدة المدى لهذه الحرب قد باتت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فرغم أن التداعيات الفورية واضحة و كارثية، فإن التأثيرات العميقة والممتدة ستستمر في تشكيل ملامح حياة الأجيال القادمة. ومن هنا، فإن التوسع في تحليل الحرب وتبعاتها على السودان ينبغي أن يشكّل محورًا أساسيًا في أي استجابة مستقبلية. ويتطلب الأمر مقارنة شاملة تُعزز الفهم العميق لكيفية إعادة بناء المجتمع السوداني على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يكفل تجاوز آثار الحرب، وضمان عدم تكرار مثل هذه التجارب المدمرة في المستقبل.

انتهت. مايو 2025

إنسايتس & شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان